



معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2021/07/01
تاريخ القبول: 2021/09/16

Printed ISSN: 2352-989X
Online ISSN: 2602-6856

سوسيولوجيا العالم – الهجرة أنموذجا –

*Sociology of the world - immigration as a
– model*

سعيد توفيق¹

جامعة ابن خلدون، تيارت (الجزائر)

toufiksaidi50@gmail.com

الملخص:

يهتم هذا المقال في إطار الخط الفلسفي العام لسوسيولوجيا العالم، في محاولة استنطاقية تهدف إلى إعادة النظر في المسلمات الأساسية التي انطلقت منها العلوم الإجتماعية، فهل أن الظواهر الإجتماعية ومنها الظواهر النفسية هي وليدة التجربة المجتمعية الحقة، أم أن مجتمعاتنا في العالم ككل ليست إلا حقلًا لتجارب المتحكم المتخفي حتى هذه اللحظة، وعلى هذا المستوى فإن الكثير من المسلمات التي شكلت منطلقًا للعلوم الإجتماعية أصبحت في موضع شك، ذلك أن الميزة الأساسية لبحوث العلوم الإجتماعية ما هي إلا انبعاث مواضيعها وفقا لسكة الخطاب الإعلامي.

الكلمات المفتاحية:

سوسيولوجيا العالم، الخط الفلسفي، الإبيستيمولوجيا، الهجرة، الظواهر.

Abstract:

This article is concerned with the general philosophical line of world sociology, in an introspective attempt aimed at reconsidering the basic postulates from which the world and social originated. Hidden until this moment, and at this level, many of the postulates that formed the basis for the social sciences have become in doubt because the main feature of social science research is the resurgence of its topics according to the media discourse.

key words :

Sociology of the world, philosophical line, epistemology, migration, phenomena.

1. مقدمة

يمر العالم اليوم بتغيرات سريعة لم يسبق لها مثيل، في ظل تنامي أشكال و ملابسات مفهوم القرية العالمية و الذي أنهى و/ أو قلص من مهام الحدود والجغرافيا مع تركيز وتعقيد شديد لوسائل الإتصال (فدال، ٢٠١٢، صفحة ٢١٠) ومنه فأن صناعة منطق الثقاف والرغبة في الإطلاع على الآخر شكلت منطقا جديدا للحراك على هذه المعمورة ما يعني أن مفهوم الهجرة والترحال من فضاء إلى آخر وربما الترحال داخل الفضاء نفسه، لم يعد هو هو بمعانيه ودلالاته الأنثروبولوجية القديمة، باعتبار أن الشواهد الإحصائية تبين مقادير الإستقرار الذهني والنفسي لإنسان القرن الواحد والعشرين ، تأتي هذه المقالة ضمن خط عام نحاول البحث فيه وهو سوسيولوجيا العالم، انطلاقا من قناعات إبستيمولوجية مفاهيمية تنحدر مرجعيا وتنتمي إلى الإطار العام لفلسفة ميشال فوكو وفوضوية بول فيراباند (Feyerabend, 1979, p. 15)، وإن كان هذا الإنتماء محاولة أولية في تبني الفكرة الأساسية العامة في اتجاه إعادة النظر في مقومات الشك في حقيقة ادعاء تجاوز العتبات، تلك العتبات التي حددت بمقدار ما الحدود الأولية لقبول مقادير توفر العلمية في بحث اجتماعي ما، لعله من العسير جدا عند هذا المستوى وبالنسبة للتوقيت الإبستيمي للعلوم الإجتماعية تقديم بدائل أو على الأقل مخارج أولية نحو تحديد وتحديد زاوية النظر في دراسة موضوع معين بما يتفق منطقيا والشروط الرياضية للمعادلة المنهجية التي نضمن من خلالها انتماء الموضوع للموضوع ذاته، ومنه انتماء أدوات البحث للأطروحة وتناغمها تبعا لقاعدة مؤسس لها وفقا ولو وفقا لقاعدة شبه ترانساندانتالية بالمعنى الفييري للكلمة، ولعل هذا ما يقودنا منطقيا نحو تفسير أسباب التبنى المفاهيمي لخط سوسيولوجيا العالم كإطار مرجعي، وهو ما يتضح والعنصر الآتي :

٢. الخط الفلسفي لسوسيولوجيا العالم:

نبحث المجتمعات في حجب بؤر تخلفها، بنجاح فلسفاتهما ككيان معبر عن إطار الوضع الصحي للفكر في حدود قوى التحريك الأساسي للأدمغة البشرية عبر التاريخ، وعند تفحص تاريخ المجتمعات يتضح أن الفلسفات لا تقاس في المقام الأول بمواضيعها وأشكال التطرق إليها، وحدة نقاش عوالم الفكرة و موانعها، إن روح الخط الفلسفي هي الأساس الحقيقي لانطلاقة مجتمع على ذاته ولذاته، ولا يكون ذلك ممكنا قدرا مهما من الإمكان ما لم تكن فكرة الخط أصيلة تتفق والخواص الأساسية الحية لرهان الفكرة التي تتولد من مصدر العزلة والكينونة الفلسفية، إذا عدنا إلى تحليل مفهوم الخط الفلسفي لأطروحة العلم الإجتماعية، سوف نلاحظ جملة مؤشرات كبرى، وليس من التعسف بما كأن الحديث عن رحلة تلك العلوم الشاقة والعبثية أحيانا، فمن مفارقات نظرية غريبة إلى اغتراب معرفي مزمن في الميدان، ومن أهم مظاهر ذلك الإغتراب عدم القدرة على الإقناع وشغل روح الفكرة العلمية داخل مخيال مجتمعي، نضمن من خلاله حالة الإنبعث الفكري للكل الإجتماعية في لحظة تاريخية ما، يمكن اعتبارها بشكل بيولوجي استقلابا اجتماعيا.

ولعل الكثير من المستويات الفكرية لروح العصر، تظهر دفعة واحدة لعل من أهم مظاهر السؤال هاهنا هل أن الخط الفلسفي العام، والخط الفلسفي لعصر العلوم الإجتماعية موجود محليا وهل أنه إن وجد متمركز كسلطة معرفية توجيهية لجملة من المطارحات بما يضمن توليد الترسانة المفاهيمية الكافية لضمان تماسك منطق السير المستدم. إذ يبدو

أنه من البديهي في دراسة حقيقة ملاسبات هذا الموضوع إنشاء عناصر القطيعة الإبيستيمولوجية لتجنب مشكلة الإنزلاق في فخ الخطاب، أيا كان هذا الخطاب، ولعه بهذا المعنى سيكون لزاما على هذه الدراسة التطرق إلى مستوى تحليلي آخر وهو سوسيولوجيا العالم و/ أو سوسيولوجيا الراهن العالمي ليس بصفته واقعا اقتصاديا أو ثقافيا، بل بمنطق البحث في هوية صناعة الفعل و آليات تجسيد مظاهر الفعل في الواقع المحلي الضيق، هل أن الظواهر الاجتماعية تصنع كلية في نطاق المحلي؟ ومنه هل أن الهجرة غير الشرعية برغم حقيقة الكثير من العوامل وليد الإرادة الفعلية للأفراد في نطاق اجتماعي مرهون بأرقام مكوناته، أم أن هنا الآلة الخفية التي تنظم صناعة الظواهر في مجتمع معين دون الحاجة إلى روح طبيعة تشكل الظواهر الاجتماعية؟

لقد حاولنا في هذا المقال إسقاط التصور على موضوع الهجرة غير الشرعية بما تسجله من إحصائيات وضخ إعلامي عالمي كبير، وبالأخص في التوقيت العالمي الذي سبق كورونا، ولربما كأن ارتباطه بها في سياق متوحد غير معلن المعالم والمرامي أمرا ممكنا تماما، خاصة و أن شريحة كبيرة من الشباب والتي تمثل السن الذهبي للمجتمع والإنسان عامة، تسعى باستمرار للمغامرة والهجرة خارج الحدود على الرغم من مجهودات الدول الوطنية لتدعيم الشباب من خلال المشاريع المتنوعة التي رصدت لها أموال ضخمة، وعلى النقيض من ذلك فأن الوجهات المقصودة عندما نعالجها واقعا سنجد لا محال ظروف قاسية كما أن أسلوب العيش معقد جدا ولذلك يتحدد التساؤل المنطقي ماهي تمثلات الشباب وتصوراتهم للفضاءات المقصودة عن طريق الهجرة غير الشرعية؟ وبشكل آخر هل أن الهجرة إلى ما وراء البحر فكرة وتصور نحو حياة أفضل أم أنها صورة متبلورة في حدود ذاكرة الإنسان المتوسطي عبر التاريخ؟ ولعل الأهم بالنسبة لخط هذا المقال هل أن هذه الظاهرة هي نتاج فعلي للمجتمع على ذاته أم أنها تنظيم هندسي لحراك المكونات البشرية للمجتمع من فاعل استراتيجي آخر غير معلن و/أو غير واضح من حيث اليات اللعب المستعملة؟

٣. المطارحة الإبيستيمولوجية لسوسيولوجيا العالم:

لعله ومن باب الحذر الإبيستيمولوجي في العلوم الاجتماعية لم يعد ممكنا الغوص في دراسة الظواهر الاجتماعية انطلاقا من المرجعيات المنهجية القديمة، وذلك باعتبار أنه بات صريحا أمر الشك في هوية تلكم الظواهر ومن يقف وراء صناعة وهندسة المخيال التكتيكي المسؤول فعليا على عمليات إذكاء التحريك الحدوثي للواقع الاجتماعي، بشكل آخر هل نحن أمام سوسيولوجيا المحلي أم أننا نسبح من حيث لا ندري في سوسيولوجيا العالم؟

إن الإشكال عند حدود هذا المعنى لايهتم بمشكلات الأطروحة المتكررة تحت مسمياتها التي فقدت بسبب استعمالات الأيديولوجيا أصالتها المفاهيمية وصولا إلى مصطلح العولمة، بل يحمل الإشكال خطأ فلسفيا جديدا يعيد النظر ويدفع نحو منطق الإحراج المتجدد نحو مراجعة أو هام القرن الوضعي وتراثيه المنهجية، والتي أعلنت عن ميلاد علم اجتماعي لكل ما يمكن أن يكون اجتماعيا، وكأن الاجتماعيين وفقا لهذا المنطقي وليد ظروف حال الاجتماع المحلي المحدد بشكل ما لدائرة حقل التفاعل، فبالعودة إلى المشاريع الفلسفية للمدارس الاجتماعية الأولى في سبيل تحسس مقادير الأمل العلمي (Boudon, 1969, p. 69)، تلك المقادير التي سلمت منذ البداية بوجود الموضوع كمسلمة

مضمونة المعالم والوجود كيانا مكتمل النشأة وعلى طريقة العلوم الحقة، وبرغم كل الفوارق فإنه وبالعودة السريعة إلى تاريخ تلك المصفوفة الزمنية نلاحظ مشوار نقاش طويل حول الموضوع ذاته لتلك العلوم، لقد حاض الإنسان مدة طويلة كزمن معرفي للنقاش حول ماهية موضوع العلم واشكال مؤشرات كيانه المادي مستدرجا في ذلك بحسب الطبائع العامة للمعرفة الإنسانية بحسب الإطار العقيدي عبر التاريخ.

يبدو أن الحاضنة الاستيمولوجية لقبول منطق تبني موضوع العلم الاجتماعي بمعطى أن المجتمع صانع لظواهره على الأقل محل شك منهجي بالمعنى الديكارتي للكلمة (ديكارت، ١٩٧٧، صفحة ٤٨)، فمن جديد تثير الأطروحة الإبتيمية مستقبلا أكثر من تساؤل ولعل اقصاها في الفترة الحالية السلطة العالمية والخطاب، ذلك الخطاب الذي هيمن وبهيم بشكل احتراقي على اشكالية موضوع المعرفة، مقللا وناظما لجملة من الموانع الممكنة والتي ينصب اهتمامها لفك شفرات وتفسير رموز الخط الفلسفي لموضوع اجتماعي معين، لعله من المقبول جدا أن يستشرف المهتم بهذه التخصصات إذا ما ركز على حتمية التناظم مع الخط، (وهو الخط الملزم لتشريع احقية علم معين باكتساب نعوت العلمية)، الأزمة القادمة لتلك العلوم و خاصة على مستوى حقيقة موضوعها، وتحديد فيما إذا كان المجتمع والفرد معا صانع لظواهره المختلفة، وحاصل رياضي وفقا للأطر النظرية المنبثقة كارت تاريخي للفلسفة الكأنتية باعتبارها بحسب وجهة النظر التاريخية المحطة الأساسية الأهم في تاريخ الخط الفلسفي، وبصفته في المقام الأول خطأ إنسانيا تزامنت صناعته البشرية مع الدوائر المختلفة للصراع حول مفهوم الحرية والوصول للإنسان إلى مرحلة تحرير العقل البشري من القوى اللاشعورية المتحكمة فيه، تلك القوى التي أتقنت أسطوريا آليات التخفي وحصنت هوامش الإستغلال المزم، غير الأهم في فلسفة كانط بالنسبة هو تأسيس و/أو بعث روح المسألة الفلسفية للخط الفلسفي من جديد وربما منذ عهد أرسطو، وبخاصة فيما تعلق بعد رحيل كانط بمجال العلوم الاجتماعية الباحثة في فضاء المعرفة العلمية عن أسباب القوة المنهجية بما يؤهلها لاكتساب صفة العلمية، بغض النظر عن طبائع الموضوعات التي سوف تترك لأحمال مؤثرات ايديولوجية للصراع بما يثير مشكلات على مستوى كينونة الوعي و/أو اللاوعي الاجتماعي (Foucault, 1972, p. 121). لعله من البديهي قبل تحليل محتوى أمودج الهجرة غير الشرعية وفقا لخط سوسيولوجيا العالم وضع جملة من المساءلات الأساسية لتبيان زاوية التحليل وفقا للمساءلة المذكورة آنفا، ولعل من أبرز تلك المساءلات مايلي :

هل أن مجتمعاتنا تنتج حقيقة ظواهرها الاجتماعية، وبصيغة أخرى، هل أن الظواهر الاجتماعية ومنه الظواهر النفسية المرتبطة بالشكل الاجتماعي للمجال النفسي هي وليدة التفاعل الطبيعي في إطار المحيط المحلي للظواهر؟ وبشكل أدق، هل أننا كمجتمعات نعيش ونتعايش مع ظواهرنا بغض النظر عن تصنيفها انطلاقا من كونها مخرجات تنحدر من صميم التجربة المجتمعية؟

سيكون من الصعب علينا إثبات ذلك أو حتى نفيه تدريجيا في هذا المقال تحديدا، غير أن مجرد التساؤل على هذا الشكل سوف يجزنا حتما إلى طرح بضع تساؤلات، وقد تشكل تلك المساءلات روح الموضوع لعلم الاجتماع وعلم النفس على وجه التحديد هل تتجسد المقولات الأنطولوجية للفرد ككيانات قائمة بذاتها بما يؤهلها وفقا للمسلمات

الكلاسيكية لتلك العلوم والتي تنطلق من عقيدة أولية للعلوم الحققة وهو تفاعلات الجواهر الكيميائية للمتغيرات في تشكل وتشكيل الظواهر النفسية للفرد والمجتمع؟ فهل بالإمكان الأخذ بقبول المسألة الدوركائمية الشهيرة وهي كيف أن ناتجا معيناً من الأفراد يشكل في لحظة فضاء تاريخي معيناً ناتجاً اجتماعياً؟

يبدو أنه من مؤشرات السلامة الإبيستيمولوجية طرح هذه التساؤلات في ملابسات الكثير من المواضيع في حقول العلوم الاجتماعية، وبخاصة منذ ظهور مفاهيم العولمة، والتي كانت بشكل غير صريح تخفي حقيقة محطة تاريخية من محطات الرأسمال العالمي باعتباره عقيدة فكرية تتمتع بسلطة حكم العالم، ومنه وبالضرورة القدرة على صناعة القيود المعيارية لتصور ما يمكن أن يكون عليه العالم ككل عبر هندسة تكتيكية لصناعة الظواهر والإستثمار في التمثلات وفقاً لهدف ما نجعل كمجتمعات جديدة تفاصيله التقنية الدقيقة وآليات تفعيله شبه المجهرية، يمكن ذكر بعضاً من تلك الظواهر الكبرى التي قادها الخطاب الإعلامي و اندست العلوم الاجتماعية في أثر المناسبات من وراء الإعلام في تحليل الظواهر، متناسية قواعد المسألة الإبيستيمولوجية والعودة إلى المسلمات الكبرى و لربما الرجوع إلى إعادة فتح الملف المعرفي للنقاش المرجعي في فلسفة التاريخ تحديداً. فهل إن ظواهر ما عرف بالربيع العربي وماقبله من ظواهر سياسية، و أخرى أخذت تصنيفات مختلفة ضمن حقول مختلفة من العلم وصولاً إلى كورونا ومستجدتها الواردة في أية لحظة، نتاجاً خالصاً لتفاعلات الكيمياء الاجتماعية المحلية؟ قد يبدو تساؤلاً ساذجاً من الناحية المعرفية ولكن الأهم هاهنا كيف تم تحريك الظواهر الاجتماعية من حيث لا تدري وماهي العواقب التي سوف تنجر عند الفرد والمجتمع الذي ينتج أفعالاً وسلوكات ويني مواقف خارج نطاق سلطان الشعور واللاشعور على حد سواء؟

وتجدر الإشارة عند هذا الحد إلى أن هذه المساءلات لا تدخل في سياق المتكرر من الأطروحة، من ذلك فهذا التساؤل لا يؤمن بعقلية المؤامرة وتفاسير نظرياتها المختلفة، لأن التساؤل لا يتعلق بمجتمعاتنا فحسب بل إنه يرتبط أيضاً وفي الآن نفسه بشئ من التصور بالمجتمعات الغربية أيضاً، وهو ما يؤكد تقريباً من سلامة فرضية سوسيولوجيا جديدة للعالم، تمثل دون شك مرحلة أو بداية مرحلة للعالم، إن صحت هذه المسألة، فهل نحن أمام مشروع فرويدي دوركائمي فيبري لم يكتمل، رغم جملة البحوث التي اختبرت تلك الأطر النظرية الكبرى و حسنت و عدلت من الكثير من تصاميم المفاهيم؟ أم أننا أمام مرحلة جديدة كلية فيما تعلق بنقاش مسلمات علمية جديدة ترتبط بكيان الفرد والمجتمع و تعيد النظر في تحليل زوايا وأبعاد الظواهر النفسية والاجتماعية والسياسية الكبرى؟

٤. الهجرة غير الشرعية مفاهيم أم تساؤلات؟:

لقد حاولنا الإجابة على هذا التساؤل من خلال مجموعة من العناصر بما يتفق وشروط المعادلة المنهجية الأولى باعتبار ضرورة الإلتزام بالخط المعلن عليه، والمتعلق بالشك المسلم به بالنسبة لهذا المقال في المقولات الأولى المعرفة على الأقل لماهية الظواهر المجتمعية والنفسية، بحيث سيكون من الصعب جداً إيجاد بدائل لتحليل موضوع الهجرة غير الشرعية، من دون استنطاق الميدان والخطاب معاً، باعتبار أن التحليل سيفتقر لا محال لقاعدة معلومات تحقق تشبع بما يؤهل بحثاً معيناً في هذا الموضوع لإقامة زاوية تحليل موضوعي وفقاً لتصميم منهجي، بما يفيد صناعة منظور ورؤية مستقبلية .

ولذلك تناولت الدراسة واكتفت بالوصف التحليلي للعناصر البشرية وتمثالتها للظاهرة من حيث أنها موجود اجتماعي ، وقد تم ذلك على النحو الآتي:

١.٤ المفهوم المجتمعي للشباب:

منذ فجر التاريخ يعتبر عنصر الشباب ويشكل نقطة قوة مجتمع وسر تفوقه وبقائه في الوجود، وبالعودة إلى التراث الفكري السوسيو-اقتصادي ، أي بمدلولات المجتمع المعاصر فإن شريحة الشباب تشكل مايسمى بالسن الذهبي، وهو السن الإقتصادي في البنية الأولية لتشكيل اقتصاد المجتمع على ذاته، وبشكل آخر فهي المرحلة الزمنية العمرية الأكثر استراتيجية كقاعدة لتحديد معالم التكوينية المستقبلية لوضعية الشخصية والمجتمع بشكل عام ، وتموقعها وظيفيا في إطار البنية الاجتماعية العامة، بما يحقق التناغم الايجابي لقوة العمل المجتمعية، وهو مايفيد ويمثل بمقادير إحصائية تقود نحو ضمان المجتمع ككل لتوازناته النفسية والاجتماعية (أسعد، ٢٠٠١ ، صفحة ٤٧)، ولذلك فإن قدرة مجتمعا معينيا على ضبط وتأطير هذه الشريحة يمتاز بصعوبة وتعقيد كبيرين (Crosier, 1970, p. 55). وبالنسبة للمجتمع الجزائري فلقد عرف غداة الإستقلال وبسب وتيرة التنمية التي حسنت من أسلوب عيش المجتمع، ارتفاعا مهما بالنسبة لهذه الفئة تحديدا اذ بلغ نسب معتبرة كما هو معروف، بمايفيد من المنظور السوسيو-اقتصادي والسياسي توسع سلم الحاجات المجتمعي والذي يشير إلى اتساع لا متناهي من الحاجة الختمية والملحة للشغل السكن... الخ ، ولعله إذا ما حاولنا فهم ذهنية الفرد الجزائري إزاء هذه الحاجات، فإنها ومنذ العشرينات التي خلعت وبخاصة السوداء اعتبرت هذه الأخيرة بمثابة التعابير الحقيقية ذات الدلالة الرمزية على الأزمة، بما تحمله من رواسب نفسية شكلت حدود المزاج العام، وإن كانت هذه المعطيات التي تعيشها علمية وذات تعقيدات أكثر صعوبة بالنسبة للحوض المتوسطي المقابل والذي يشكل الوجهة المحبذة، فماهي إذن، وعلى هذا الأساس تصوراتهم لمفهوم الهجرة غير الشرعية باعتبارها طريقا ينتظر من خلاله الوصول إلى ذلك الفضاء ؟

٢.٤ تمثالات الشباب للهجرة غير الشرعية:

قبل أن نتطرق إلى تفاصيل تصورات الشباب الجزائري للهجرة، من المنهجي شرح دلالات معنى التمثل وآليات تكوينيه بما يشكل منطق الفعل في لحظة اجتماعية معينة وذلك كما يلي:

١.٢.٤ مفهوم التمثالات:

يعتبر مفهوم التمثالات من المفاهيم المشتركة في حقل العلوم الاجتماعية، على اعتبار أنه يشير مباشرة إلى مكونات الهندسة المرجعية لجملة الأفكار والقيم التي يبنها الفرد و /أو الجماعة في محطات وحلقات تشكل مجالا نفسيا حيويا لصناعة المتغيرات الوسيطية، والتي تشكل بهذا المعنى سر التكوينية النفسية والذهنية المبلورة للسيرورة المعرفية، والمحددة لآليات وميكانيزمات الحركة نحو الإنتقال الميداني للفعل كتمثيل مجسد ينتظر الفاعل من خلاله تحقيق تلك المنطلقات

التي بنيت كتنصيرات نسجت بطريقة ما لتترسب بما يشبه عقيدة فعل لا يتم التنازل عنها دون مربر (Rouquette, 1998, pp. 8-9)، وهذا ما ينتقل إلى مرحلة ثانية وهي مرحلة الفعل، وهو ما يتضح من خلال العنصر الآتي:

٢.٢.٤ مفهوم الفعل:

الحقيقة أن مفهوم الفعل ظهر من الناحية النظرية كإطار مضاد للتيار الوضعي المكرس للمقولة الاجتماعية كحتمية تفرض سلطان وجودها على الفرد متجاوزة بذلك حق الإعتراف بكونها كيانات مستقلة، لها الحق في أن تمارس أدوارها وتصوراتها تبعا للمحتوى التنظيمي المجتمعي الراسم لإطار حركة الفرد في الفضاء الاجتماعي، وعلى هذا الأساس ظهرت نظرية الفعل ورسم نظام تفسيرها للظواهر الاجتماعية بفضل الألماني ماكس فيبر الذي بين كيف أن الظواهر الاجتماعية تشكل تبعا للقيم المحمولة في بنيات تكوين القيم التي تغذي مرجعية الأفعال وتوجهها بحسب مدخراتها المعرفية، التي يتم إسقاط دلالة المعنى بالنسبة لها تجسيدا عمليا في الميدان الاجتماعي، المشكل لحقل التفاعلات العامة للظواهر، ومنه وبالنسبة لموضوعنا هنا يتبرر التساؤل المنطقي الآتي ماهي تصورات الفاعل في إطار نظم المهاجر غير الشرعية في اتجاه الفضاء المقابل والمتعلق أساسا بالفضاء المتوسطي؟

٣.٢.٤ مدلولات المتوسط على مستوى الذاكرة الأنثروبولوجية:

تنفرد الجزائر بموقعها الجغرافي، الذي يشكل معقلا للأحداث والتفاعلات العالمية عبر التاريخ باعتبار شبكة الحدود المتنوعة والمعقدة، من حيث مدخلات الحراك المجتمعاتي المقابل لها، غير أن الأكثر أهمية من خلال الأحداث التي شهدتها التاريخ هي الموقع المتوسطي لها، والذي ظل باستمرار أي البحر الأبيض المتوسط المسرح الأكثر خطورة في صناعة وصياغة بنية التكوين التاريخي للسياسة العالمية ككل بمختلف تمثالاتها المعروفة، ومن هنا فإن جينالوجيا الراسب التاريخي لحراك المجتمع وترحال وجوده الاجتماعي على الجغرافيا، منتسبة لا شعوريا مع الفضاء المتوسطي، فعلى الرغم من الاختلافات الجوهرية في مستوى مضمون القوالب العقائدية والثقافية ألا أن الخط المتوسطي المشترك المترسب عبر التاريخ والراكن في مستوى الذاكرة الأنثروبولوجية للمجتمع، يعمل تلقائيا على إعادة تحريك تلك المدخرات المعرفية في اتجاه العلاقة مع الدلالات الأنطولوجية الراكدة للمتوسط .

لربما كان من اليسير منهجيا التبين من مقدار العلاقة مع الثقافة المتوسطية من خلال رصد بسيط لحركة تاريخ الهجرة، أي أن ظاهرة الهجرة في اتجاه الفضاء المقابل متوسطيا قديمة قدم الإنسان المتوسطي، غير أن المحتوى المرحلي الآني للهجرة غير الشرعية يختلف عن كل الأزمنة التي خلت، انطلاقا من طبيعة تمثالات المهاجر الحالي المنحصر في فئة الشباب دون سواه، أضف إلى طبيعة المخاطر المتنوعة والتي تزداد و تتنوع في ظل ارتفاع وتيرة الرفض بقبول دفعات المهاجرين والمصحوبة بعنصرية قاسية جدا، تترجم المرتقب من الصدمة القادمة للمهاجر على خلاف المتوقع تبعا لمنظومة التمثالات المبنية مسبقا.

والحقيقة أن هذا الوضع ليس بمحدث العهد بل أن راسب الرفض العنصري الغربي تعود جذوها بالنسبة لهذه القضية الراهنة إلى عهد الخمسينات، على الرغم من حاجة أو ربما إلى يد عاملة رخيصة من جراء الفاتورة التي خلفتها الحرب العالمية، ولعل هذا ما يتضح بتعبير قاسي كما يصوره عبد المالك صياد. قائلًا: لست أنا الذي اخترعت فرنسا ولست أنا الأول أو الأخير الذي ذهب إليها.... كنت أسمع بفرنسا منذ كنت صغيرا ولعشرات المرات في اليوم وأنا أعبر عنها الآن بطريقة أخرى غير تلك التي كنت أسمعها، لأنني لا أعتقد أنها مثل الجزائر العاصمة التي يتواجد فيها اليوم قلة من أهل قريتنا (صياد، ٢٠١٦، صفحة ٣٧).

وخلاصة القول هنا أن المشكلة الجوهرية في الهجرة غير الشرعية في هذا التوقيت العالمي بالذات بغض النظر عن مدخلاتها الأولية هو تلك الصدمة العنيفة والتي تنتظر المهاجر و/أو ذلك المغامر والذي سوف يكون محل تساؤل بالنسبة إلى ذاته هل كأن فعله مقصود بدافع سلطان الإرادة الواعية أم أنه نتاج للاوعي، وهي بمدلولات السوسيولوجيا والمقاربة النفسية أكثر حدة وآلاما من الإنتحار على اعتبار أن الإنتحار هو فعل تقوم به الضحية وتعلم مسبقا أنه سوف يؤدي إلى تلك النتيجة التي مفادها الموت؟

و بهذا المعنى وفي سياق الإحاطة بمحرجات الصدمة وتبعاتها سوف نحاول التفصيل في هذا العنصر وذلك على النحو الآتي:

٣.٤ الشباب من الهجرة إلى الصدمة:

من منظور المقاربة النفسية تُعرّف الصدمة بشكل عام بأنها الوصول إلى نتيجة مغلوبة على النقيض من المتوقع تماما، ولذلك فإن الصدمة النفسية المرتبط بالمهاجر غير الشرعي هي في الحقيقة تترجم، حالة نفسية مقصية حرجة تترجم مقولة الإنسان المغدور به والمهدور، ذلك أن هذا الأخير يتحول إلى الدخول في متاهة اللامعنى، تلكم الحالة الذهنية المصنفة ضمن المجال الحركي السلبي المتصف بالضبابية وعدم وضوح معالم السير مع فوضى لا معيارية للطريق، أنها باختصار حالة التيهان المشكل لمأزق الهجرة مع غياب مخرج الحلول.

يبدو أن التعبير حتى هذا الحد فيه مقدار ضئيل من التفاؤل ذلك أن منهجية هذا الوصف الظاهري للموضوع تفترض شرطا مسبقا وهو وصول المهاجر إلى البر المقابل من المتوسط، مايعني أننا بصدد إعادة تفصيل مركب لعناصر تكوين هذه الصدمة ومراتب الخطورة بالنسبة لها:

١.٣.٤ صدمة الفجائي:

وتتلخص هذه الصدمة في خطورة الموقف المتعرض له من جراء الطريقة المعتمدة للوصول إلى الفضاء المقابل والتي يكون فيها البحر الحقل الوسيط، بحيث تكون الفجائية أهم متغيرات ذلك الطريق وتتلخص في جملة الحوادث التي تحدث دون سابق أنذار متعلقة بخلل في على مستوى الوسيلة المستعملة في قهر المسافة المخوفة بالأخطار، وبخاصة مع

انعدام القدرة المؤهلة فنيا للتعامل مع مثل تلك الحالات، فبالنسبة للفجائي يكون المهاجر عبر القوارب المتواضعة فنيا في مواجهة نفسية تنتهي به إلى الوقوع في دائرة المهذور وهو الحال الأكثر خطورة عندما يتقلص حجم الصلابة النفسية، بحيث يتشتت وعي قيادة الحدث مع سيطرة مفرطة للمزاج السوداوي الذي يظهر كمؤشر فعلي للضياع و الفلتان كطريق لحالة واحدة ووحيدة وهي الموت .

٢.٣.٤ صدمة اللامتوقع:

تختلف صدمة اللامتوقع قليلا عن صدمة الفجائي، ويتعلق الأمر بموصفات وخواص البحر ذلك الإطار المجهول من حيث مكونات العميقة، والتي شكلت عبر التاريخ محل دهشة كبار البحارة، أولئك القادة للسفن المتحولة بحسب أغراضها في الحوض المتوسطي، بحيث يكون اللامتوقع أكبر متغيرات الخطر الدائم والمستمر والحاجز الذي يكظم الخوف الحاد، فبالنسبة للفتة الشابة المهجرة عبر السفن يكون من العسير تحقيق الحد الأدنى من المهارة الفنية لتجاوز مثل تلك الوضعيات المرحجة وصناعة الحلول بأدق تفاصيل الموقف وفي ظرف وجيز، عند هذا الحد تكون صدمة اللامتوقع أحد أخطر فاتورات المغامرة في منتصف الطريق، فبين غريزة البقاء المنتشية بالتحدي وشبح الموت ترتسم دراما المهاجر هاهنا لتكون خشبة البحر الحاضنة الأوحش لتلك الصدمة.

٣.٣.٤ صدمة اليقظة من الجنون:

وتكون هذا الصدمة بافتراض الوصول إلى بر الأمان، كمحل أولي لنجاة من الصدمتين الأولتين، بحيث ويتبع منهج دراسة الحالة، حول عينة عشوائية من الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية، فلقد تمت المعاينة الأولية حول مجموعة من الشباب الراغبين في الهجرة غير الشرعية المحصورة أعمارهم من ١٩ سنة إلى ٢٩ سنة بطريقة صدافية بمنطقة القالة ولاية الطارف، وقد تبين اتجاه تناول المخدرات والحبوب الملهوسة بأنواعها وأشكالها، ويعتقد هؤلاء بحتمية تناول تلك المواد من منطلق اعتبار أنها متنفس عن كثير من القلق المصاحب جراء الرغبة الشديدة في تجاوز البحر واكتشاف ما بعد المتوسط، وبخاصة إيطاليا بالنسبة لتلك المنطقة إضافة إلى اعتقاد راسخ بمكافحة الخوف ومجاهدته عن طريق تلك الحبوب، ويلاحظ هذا من خلال الكنية المعطاة لتلك الحبوب المسماة بدمام كوراج. وهو تعبير نفسي في معنى الدلالة على لحظة اعتقاد راسخ بتحدي الخطر وإبطال الخوف بشكل مضا تماما. وتتحدد الصدمة عند اليقظة من حالة الجنون، وعلى هذا الحال يكون المهاجر في حالة مرضية عيادية متقدمة جدا مصحوبة بنوبات توتر شديدة ومنه النزول في فخ الإدمان المفرط في الفضاء الجديد الرفض كما سبق الذكر لمشروعية وجوده الاجتماعي.

٥. نحو مقاربة استشرافية للهجرة غير الشرعية:

يبدو أن المتفحص لتاريخ الهجرة على الأقل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، يسجل أهم ملاحظة وهي أن العالم الغربي الرأسمالي، لم يتخلص من عقدة صناعة اللعب للعبث بالأخر وامتصاص ثرواته، بما يفيد تكتيكيا أن قواعد اللعب السياسي الجيوستراتيجي لم يتخلص من راسب الماضي الإستعماري المرتبط حتما بالأيديولوجيا الإستعمارية، ولعل ملف الهجرة غير شرعية في هذا التوقيت العالمي بالذات لا يمكن أن يخرج بشكل أو بآخر عن ذلك السيناريو العالمي المهيمن،

باعتبار أن سريان المدلولات الوهمية للإنسان العالمي ومقولات المدني سوف تتخذ لا محال طابعا إجرائيا بقوالب ذات تنظيم مؤسس، فلعلة من البديهي هاهنا تحول تلك المعطيات إلى ورقات للضغط على السياسات المحلية من أجل إجبارها طوعا وكرهية في اتجاه تحديد مسارات تلك الظاهرة، بحجج الواقع الاجتماعي والعوامل العامة، والتي ستنتهي لا محال إلى إعلان معنى الفشل الذريع لمشاريع تلك الدول المستقلة في تنمية مجتمعاتها بالمقادير التي تؤهلها لقيادة معاش مجتمعاتها تبعا لمنظومة السلم الحاجياتي، وهو السلم المروج له بالضرورة وفقا لثقافة المجتمع الغربي... الخ.

وتبعا لهذا المعنى فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تشكل في المستقبل القريب تحديا جديدا، بل مرحلة من مراحل المواجهة بما يقتضي تملك مكونات الصلابة السياسية والإقتصادية لتجاوز وضع مركب تكتيكيا.

١.٥ . أزمة البدائل المجتمعية المستعجلة:

تتعلم المجتمعات معرفة نفسها معرفة سوسيولوجية عندما تتعرف على ذاتها بمثابة نتاج لشغلها وحينما تقر أن ما يظهر أول الأمر ليس إلا نتاجا لقراراتها ورهاناتها، وكأن زمن المجتمعات المعاصر في عيني آلان توران (Touraine, 1974, pp. 78-102) هو الذي يصنع السوسيولوجيا شيئا فشيئا فبالعودة إلى الخط المطروح في إشكالية هذا المقال، يبدو أنه لم يعد ممكنا السير الإبتيمولوجي في هذا الطريق، بعد أن تبين صريحا، عدم توقف سيرورة الرأسمال العالمي في صناعة مناطق اللعب ومنه خلق ميكانيزمات الهيمنة وتملك سبل و شروط امتلاك وتملك ثروات العالم، فلقد كان لزاما على الدول المستقلة حديثا إعادة النظر في مفاهيم التنمية الإقتصادية والإجتماعية بعد أن تبين عدم استغناء مقادير الإرادة الحرة في تنمية وتسيير الموارد بمختلف أشكالها، ذلك أن خطط التنمية وبرامجها كما هو معلوم لا تنتج أو تتم أو حتى تعدل بمحض سلطان الإرادة السياسية للمجتمعات والدول، بما يضمن تشكيل جهاز المناعة المجتمعي، وبهذا المعنى تحول رهان تلك الدول من مواجهة إقتصادية واجتماعية للآزمة إلى رهان آخر تماما وهو التكيف مع مجموعة من الازمات بأقل التكاليف وبمقدار محدد من التنازلات (طاشمة، ٢٠١٠ ، صفحة ٢٩)، وعلى ذلك الأساس فإن مواجهة المجتمع لمشكلات من نوع الهجرة غير الشرعية لا يتم دونما أنجاز تصور عقلائي لتصميم الجهاز المناعي للمجتمع وفقا لآليات وهوامش المناورة الحاصلة في القضاء العالمي، ويمكن تصميم أو تقسيم هذا التصور على ثلاث مستويات وهي المستويات التي نحاول من خلالها تصميم أشكالها للصلابة التي يجب على المجتمع أن يتمتع بها في هذا الفضاء الدولي الجديد، وذلك على النحو الآتي:

١.١.٥ المناعة الإجتماعية على المستوى الإقتصادي:

كما سبق الذكر يتكون المجتمع الجزائري من هيمنة شبه مطلقة لفئة الشباب، بحيث وبفعل عوامل التنمية وبتكيز الدولة الوطنية للبعد الإجتماعي اتسع نطاق البنية البشرية ونمط الحياة الاسرية بشكل عام، مما أحدث الكثير من التغيرات التي فرضت أنماطا جديدة تماما بل وصلت في الكثير من الحالات إلى أحداث أنقلابات وظيفية بالنسبة للكثير من الظواهر والبنيات الفرعية، من ذلك مثلا تغير شبه كلي لاقتصاد الممارسات المنزلية مثلا، وتغير القيم الثقافية للعمل في الارياف وحتى في المدن، وهي الأطر العامة التي خلفت وخلقت نمطا جديدا لأسلوب الحياة، الذي فرض بدوره سلما آخر للحاجات أكثر تعقيدا وأكثر كلفة، لقد حدثت تلكم التغيرات السريعة ففي ظل الرعاية الإجتماعية للدولة الوطنية، بقي المجتمع في مستوى الوضعية غير المتكافئة لإنتاج الثروة الفعلية المتكاملة والتي تعزز استدامة اقتصاد المجتمع على ذاته فقا

لمنتوج العمل الفعلي في الفضاء المجتمعي للعمل الاجتماعي الفعلي، وكأن من مظاهر تلك المغالطة التي تحولت إلى قيم وتصورات يحملها الفرد تجاه الفضاء العام أن تحول إلى اعتقاده الراسخ تجاه مفاهيم العيش والحياة بما في ذلك الفرد في المجتمع الريفي.

فحتى بالنسبة للمفاهيم العامة ذات الدلالة النظرية الأصلية حول تجلي مفهوم التنمية المحلية (البابا، ١٩٨٣، صفحة ١٣٢) و منه تاريخيتها الإبتيمية والمعرفية، التي لم تكن لتفيد باختلاف الاطر النظرية والمرجعية اسقاط وتوزيع السيولة المالية من الاعلى لتشمل الحدود والأوضاع الفوقية للمجتمعات المحلية التي ازدادت شكلاً وعدد، وانتقلت من نظم الممارسة المعاشية المستديمة المتكيفة رغم محدوديتها إلى وضعية تتميز بتضخم الأنا الاجتماعية الإستهلاكية من دون قيم تعويضية إنتاجية فعلية تؤهل المجتمع والفرد لأن يكون في موضع التكيف المستديم وفقاً لمعادلات إنتاج المجتمع، إزاء هذه الوضعية يمكن القول أن مجتمعاتنا سوف تكون بالضرورة أمام مشهد تنموي مستحدث في المستقبل نحو تقويم مسارات القيم و منظومة التفاعلات الاجتماعية للعمل بما يدفع بالأفراد في نطاق المجتمع المحلي إلى التوجه نحو اكتشاف طرق وتصورات جديدة للثروة، ذلك أنه وبالعودة إلى نماذج التكيف مع وتيرة الخط العالمي الجديد نجد أن الاقتصادات الوطنية وبسبب الهزات المتتمة لعائلتها سوف تكون عاجزة لا محال في توسيع نطاق مناصب العمل بالشكل الكلاسيكي المؤلف، أضف إلى ذلك التطورات التكنولوجية والمعايير المعقدة للحدود في مجال خلق المؤسسات الإنتاجية وهي المعايير التي تم احكامها وإنزال تصاميمها القانونية الدولية على الدول، وهي الشروط التي تعني في الجهة الفعلية لاقتصاد المجتمع توسع نطاق النفقات لضمان قبول التكيف الدولي مع متغير النظام البيئي الجديد.

سيكون كل هذا وأكثر حقيقة وجودنا السياسي في المحيط الدولي، ما يعني وعلى هذا المستوى توسيع دائرة النظر السوسيولوجي في صناعة ميدان جديد للعمل و تكوين هندسي متدرج للقيم اي قيم عمل تتفق والامكانيات الفعلية نحو الاستثمار، بل لعله ومن صميم الواقعية الاقتصادية الحققة التوجه نحو مفهوم التنمية المحلية بحسب خصوصية الأقل، وقد يكون ذلك ممكناً باعتبار تنوع الإقليم الوطني مع إمكانية تشكل فرص أسواق اقتصادية إقليمية منتصف القرن الواحد والعشرين مما قد يسمح بضمان وتعزيز القدرة على التكيف الإقتصادي، في الحقيقة ينبع هذا التصور الذاتي من القناعة باستحالة بقاء تعايش فرضية الأحادية القطبية بسبب التحولات التي تشهدها المجتمعات الغربية من الداخل، والتي سوف تكون بحاجة إلى الآخر .

لا يمكن لليبرالية الغربية المهيمنة أن تكون بمنطق اللغة السياسية للقرن المنصرم وما قبله، بحيث يبدو أنه يمكن استشراف بعض محطات جديدة للخط العالمي سوسيولوجي والذي بغض النظر عن الجزئيات التي قد تثير الإختلاف يمكن القول أن هندسة الإطار المناعي الجاد لمجتمعاتنا مستقبلاً يتحقق بمقدار تجديد وإحياء واستثمار الطاقات الذكية سواء بشريا أو طبيعياً، ويكن تحقيق ذلك وفقاً لتصور يقوم على فلسفة تقويم مسار تدريجي وبخاصة على مستوى الأجيال القادمة، تلك الأجيال التي يجب أن تكون مؤهلة سوسيولوجياً لأن تصمد أمام تحديات اللامتوقع من الظواهر على شاكلة الهجرة غير شرعية، والكوفيد، و التي سوف تتكرر بصور مختلفة والأکید أنها سوف تكون أكثر تعقيداً، مايعني أن توقيف النزيف الناتج بفعل تلك العناصر سوف يشكل رهان الأمن القومي.

٢.١.٥ المناعة السيكولوجية الرمزية للقيم:

من البداهة الإستيمولوجية بالنسبة لهذا المقالة، وتبعاً لنظام المعادلة المنهجية يبدو أنه من الضروري إعادة النظر في مفهوم الفرد، وهو المفهوم المبتثق من عقيدة الفردانية، بما تمثله من استقلالية ذات إرادة نسبية تحدد بحسب قانون المجتمع وعقود عيشه المدنية اطارا ومساحة تفاعلية للشخصية وتصوراتها ككيان ذاتي مستقل متفاعل تحت تأثير سلطان الإرادة، فهل أن الفرد في هذه اللحظة الزمنية يشكل كياناً يتفق والتعريف المذكور سابقاً، بمعنى أوضح هل أن الفرد ككيان فردي يحمل إطاراً معيناً للقيم يتصرف وفقاً له ومن خلاله محدداً لجملة سلوك وخواص ينعت من خلالها الأفراد؟

ذاتياً، يبدو أنه عند هذا الحد من التساؤل تتشكل العديد من الأنماط المعرفية الأخرى موضعاً للتساؤل ومن أهم مظاهر ذلك هو كيف يمكن حساب المجتمع سوسيولوجياً وفقاً للمقولة الدوركايمية (Bernoux, 1985, p. 15) وحتى الفيبرية، فعلى اختلاف تكوين وتصور المقولات الكلاسيكية الاصلية إلا أنها تجمع في موطن التساؤل الجوهرية والذي مفاده كيف أن ناتجاً رياضياً للأفراد ينتج مجتمعا؟

الحقيقة أن الشواهد العالمية الاخيرة تثبت بلا شك أو على الأقل لحظة شك في الكثير من المفاهيم والتصورات المتعلقة بالمدلولات الوضعية للإنسان والتي ميزت ترسانة تعابير القرن العشرين، أن الفرد ككيانات ومنه المفاهيم السيكولوجية والسوسيولوجية يدفع انطلاقاً من الوقائع التي تؤشر لتحريك الأحداث والظواهر الإجتماعية على وجه عام، يحتاج إلى مرحلة تأمل معرفي جديد في قراءة ترسانة انتالية بالمعنى الفيبري للكلمة وعليه فإن الفرد من حيث أنه الوحدة الأساسية المركزية في صناعة المجتمع، وبعيدا عن منطق الحتمية و الإلزامية الإكراهية للحياة الإجتماعية، لم يعد تحديده ممكناً بعيداً عن فضاء وسياق القراء الفلسفية الأساسية لأزمة إنسان القرن الواحد والعشرين، وبعيدا عن استرسال التواصل مع القراءات والكتابات الكثير التي حدثت بسبب أو تحت تأثير الإحساس العالمي بالعزلة والإغتراب، فإن الفرد عند حدود تصور اللحظة يعيش كيان يقوم على اختزال القيم وتحويل إطار السلوك وتوجيهه وفقاً لمعطى الأنا المبرمج إعلامياً والذي يسلب بشكل ترجيدي وفي لحظة مبتورة من الوعي تماماً إرادة نظم حق الرقابة المركزي، لقد تغير مفهوم الفرد أو على الأقل تحولت معالم إدراكه كوعاء تربوي معطى في إطار سياسة واسلوب التنشئة الإجتماعية، نحن إذن وبهذا المعنى سنكون أمام مأزق وسط منظومة رمزية تعتقد وفقاً لقانون العرض والطلب وسلعة القيم، بما يدعم توسيع نطاق سلم الحاجات وتعقيده أيضاً.

إن الإشكال الجوهرية هو أننا كمجتمع متموقع في الحوض المتوسطي لم نشغل بشكل منهجي عبر المؤسسات التربوية وبمشاركة عقلانية موسعة للمجتمع المدني على تنظيم جديد لأسلوب الحياة بما يتفق ويحقق القدرة الفردية والجماعية للتكيف مع الحياة المقبلة، خاصة أنه وبالعودة إلى تشريح اقتصاد الممارسات المنزلية للعائلة الجزائرية، نجد أن الإنسان الجزائري فقد الكثير من المقومات التي كانت مستدامة لقرون من الزمن رغم انتماء مهارات ذلك الأداء الإقتصادي للممارسات المنزلية للنظم المعاشية، فالمجتمع الياباني مثلاً رغم المقومات التكنولوجية الرهيبة التي حققها ظل محافظاً على تلك النظم الاقتصادية المعاشية المنزلية والاسرية بشكل خاص، ولعل ذلك الفهم العميق للذكاء التنموي يترجم بشكل آخر ذكاء المجتمع في التعامل مع مخارج التغيير الإجتماعي ذلك أنه من الحكمة العميقة، ومن مستلزمات الإستشراف الإجتماعي التفكير باستمرار في البدائل، ومسائل تلك البدائل فيما إذا كانت فعلاً قادرة على تعويض ما كان موجوداً وتحسين أدائه وفعالته، حتى لا يصطدم المجتمع والفرد بنتائج معكوسة وفشل ذريع .

٣.١.٥ المناعة الدفاعية ومشاركة المجتمع المدني:

رغم قدم مفاهيمه وتكرار أطروحاته السياسية والسوسيولوجية، لا يزال المجتمع المدني المقولة التنظيمية المعول عليها لاحتواء مدلول المشاركة وتعزيز المكاسب التنموية، وكذلك تحقيق الإستدامة الخلاقة في اتجاه تامين التناغم بين المجتمع وأهدافه من جهة والفرد و منظومة التنمية المحلية بمختلف أركانها وبما تقتضيه من شروط التناغم الوظيفي ذلك أنه وبحسب ت. تشيلتز فإنه للتمكن من تحقيق روح التنمية المحلية وقيمها العملية في الميدان من خلال التركيز على مجموعات متغيرة من السكان وبتنوع الفضاء و المجال البيئي، يتوجب على الأجهزة المنظمة للعملية صياغة و إنجاز استراتيجية قادرة على إنشاء روابط وظيفية جديدة، غير أن هذه الروابط لا يجب أن تتعارض مع ماضي التجربة الإجتماعي للقيم المتكرمة بشكل أو بآخر، بمعنى أنه من الحكمة والمعقولة أن يتم التدرج في تعديل النظام أي الاختلالات المسجلة ن والانتقال المتوازن وفقا للهدف إلى كسب بنية نظام متوازن في بنيته الإجتماعية في إطار وظيفته الإقتصادية (هيوز، ١٩٧٤، صفحة ٥٢). وفقا للهدف والرهان بما يقود نحو القدرة الفعلية والعملية النسقية في اتجاه التكيف مع معطيات كل مرحلة بما يستجيب وتحقيق توازن الوحدات الإجتماعية الكبرى الباحثة باستمرار على تحقيق التناغم والإنسجام، في إطار سيرورة البقاء المحدد بحسب المراحل المحددة لشروط ومعايير الرهان بالنظر للأهمية التي يكتسبها المجتمع المدني ومؤسساته في تاريخ تشكل البنية الإجتماعية المعاصرة، والأدوار الحيوية المؤثرة التي يمارسها أو يمكن أن يخلقها في توجيه حركة العمل السياسي، ونظرا لمستوى تأثير المجتمع المدني على النشاط السياسي في إطار العلاقة الجدلية التفاعلية بينهما، أصبح تأطير معانيه وقيم تنظيمه اجتماعيا ضرورة ملحة، من خلال تبني الأساليب الكفيلة بتحقيق تنمية الثقافة السياسية كجملة من المعايير المتفق على شروط تكوينها كآلية لانتظام العمل الجمعي انطلاقا من اعتبار أن الثقافات المتنوعة تباعا لمنتجات واقع تمثل و تصور الافراد والجماعات.

أي المجتمع المدني تشكيلة بشرية لفكرة تنظيمية في اتجاه استيعاب متبادل للأدوار المتوزعة وظيفيا تباعا للتطور التقني والتاريخي للمجتمع ومنه فإن ضمان مقدرا مهما للتوازن بين الأطراف في ساحة العمل الإجتماعي العام أمر طبيعيا، لأن مرحلة عقد المجتمع على ذاته يفرض سلطان وجوده القانوني، أي أن التمثيل المدني للمجتمع والكيان السياسي للدولة يقوم في فلسفته القاعدية على توسيع نطاق المشاركة من أجل ضمان وعي الأفراد والجماعات في شاكلة تنظيمية مؤطرة بشكل قانوني وهي الحقيقة التي يتم من خلالها كسب رهان التناغم وإخلاء طابع القطيعة الذي عمر قرونا من الزمن في تاريخ الدولة، لذلك فإن عصر المدنية السياسية ليس إلا عملية يقوم بها المجتمع انطلاقا من إرادة جهازه الدولاتي المحرك الأساسي والضامن الإستراتيجي لامتثال الفعل السياسي بثقافة متفق على أصولها وقواعد حراكها العام، ومنه ضمان ميكانيزمات التفاعلية الإيجابية للنشاط السياسي بشكل يضمن مقدارا مهما من الإستقرار والتوازن مع الحفاظ على مبدأ السيرورة وهو المبدأ الأهم في أية حركة تنموية تنتهجها أية دولة في الفضاء العالمي الجديد المتضمن لمجموعة معايير حديثة يضمن من خلالها الإستدامة، بحيث إذا كانت التنمية وعي وقرار سياسي، فإن تهيئة البنى السياسية والإجتماعية والثقافية تبقى الشرط المسبق لنجاح العملية التنموية، مع توسيع دائرة العمل المقاولاتي لدى أوساط الشباب وعلى أوسع نطاق (لوسداد، ٢٠٢١، صفحة ١٦٠).

٦. خاتمة:

يبدو من خلال كل هذا العرض الوجيز لهذا المقال أن الهجرة غير الشرعية، تشكل مفهوماً جديداً للأزمة بمنطق المتاهة والحيرة غير المتناهية، ذلك أن مشكلة اجتماعية من هذا النوع سوف تصنع لا محال منظومة كاملة من المعاناة على مستوى نسق البنية الأسرية والاجتماعية عموماً باعتبار أن المصير المجهول ليست له مبررات ولا إنجازات، أضف إلى الأبعاد السياسية لهذه الظواهر وبخاصة في هذا التوقيت تحديداً، والذي تبين من خلاله وبما لا يدع مجالاً للشك بطلان نزعة الإنسان للعولمة، واستحالة نهاية التاريخ في مقابل فكرة الإنسان العالمي، باعتبار أن تجسيد لمقولات الرأسمال ومبدأ تعظيم الربح، ماتزال المبدأ الأهم في الهيمنة على رسم قواعد الحراك الاجتماعي، ذلك الحراك المتشعب غربياً بمظهر الحداثة والتنظيم لما بعدها ظاهرياً والحاوي عملياً لنزعة عنصرية مطلقة، وخلاصة القول أنه للتمكن من تحديد عناصر التمكن من هذا التزيف المرضي في المجتمع يجب علينا ككل إعادة النظر في برامج التنشئة الاجتماعية والتربوية، مع إدخال دور مكونات المجتمع المدني، لأنه لو وقفنا من دون تبصر حذر في حدود الوصف الأدبي العام للعوامل فإنه وبكل موضوعية لا يمكن أنكار دور الدولة الوطنية في رعاية الشباب والعمل على تحريك الإطار المقاولاتي له، وهذا مقارنة مع الدول المقصودة في إطار الهجرة غير الشرعية، إن مقولة الإنسان المهودور حقيقة هو ذلك الإنسان الذي لا يشعر بقيمة السعادة إلا عندما يفقدها. أي أن أطروحة المجتمع المراد تقويمه مستقبلاً وفي الفضاء العالمي بمتغيراته، ستكون بمثابة مؤشر تقني تاريخي ذا دلالة عملية ونوعية لعمر الدول ومؤشر صريح على نضج **Maturité** العملية السياسية وفقاً لمقتضيات التنظيم المجتمعي الحديث، لأنه وعلى هذا المستوى فقط يكمن التعبير الفعلي على إيجاد صيغة العلاقة الحداثية بين المفهوم الاستعلائي للدولة والقاعدة الجماهيرية البشرية، المشكلة للوعاء الحيوي للدولة و الإنسان، بما يقود إلى تبني أمثل لأشكال العملية التواصلية وبخاصة استيعاب الطرفين لفكرة المشاركة والإحتواء الوظيفي بما يحقق للمجتمع ذاته التنمية ومنه الغوص في فهم سبل تطوير الثقافة السياسية والمشاركة الفاعلية على أوسع نطاق لفسخ الإغتراب للمكونات البشرية للمجتمع.

٧. قائمة المراجع:

- ١- أسعد، يوسف ميخائيل . (2001). الشباب والتوتر النفسي . القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٢- البابا، طلال . (1983) . قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث . (2 ed.) . بيروت : دار الطليعة.
- ٣- برتران بادى، و دومينيك فدادل . (٢٠١٢) . "سلسلة أوضاع العالم" . عمان : مؤسسة الفكر العربي.
- ٤- رونية، ديكارت . (١٩٧٧) . تأملات ميتافيزيق الفلسفة الأولى، ترجمة كمال الحاج . بيروت لبنان : منشورات عويدات.
- ٥- صياد، عبد الملك . (2016) . اللعنة أو هام الغربية ومعانات المغترب ، ترجمة فلة بن جيلالي وكمال شاشوا .

CNRPAH.

- ٦- طاشمة، بومدين . (2010) . دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب ، قضايا واشكاليات . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.

٧- لوسداد، زين الشرف. (٢٠٢١). التوجُّه المقاولاتي من أجل ضمان الأمن الاجتماعي في المجتمع الجزائري (دراسة ميدانية على عينة من المقاولين الناشطين بمدينة وهران)، مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد ٨، العدد ٢، الصفحة ١٥٩-١٧٣.

٨- هيوز، لورنس . (1974). التنمية الريفية حدود عالمية ، ترجمة نورالدين الزراري . مصر :مؤسسة التعاون للطبع و النشر و الكتابة .

9- Bernoux, Phillips. (1985). *la sociologie des organisations*. Paris : editions du Seuil.

10- Boudon, Raymond. (1969). *Les méthodes en sociologie*. Cinquième Edition. Paris: Presses Universitaires de France.

11- Crosier, Michel. (1970). *la société Bloquée*. Paris : édition du Seuil .

12- Feyerabend, Paul. (1979). *Contre la méthode*. Paris : Edition du seuil.

13- Foucault, Michel. (1972). *l'archéologie de savoir*. Paris: éditions de seuil.

14- Rouquette, Michel. (1998). *Introduction à L'étude des représentations sociales*. Grenoble : P.U.

15- Touraine, Alain. (1974). *pour la sociologie* . Paris: editons du seuil .